

# تقرير حوكمة الشركة

للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١



## حضرات السيدات والسادة المساهمين المحترمين

### السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أقدم اليكم تقريرنا حول الحوكمة بشركة الملاحة القطرية (ملاحة) ش.م.ع.ق للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. لقد تم إعداد التقرير وفقاً للمواد (٤-١) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ واللوائح والقوانين الأخرى ذات الصلة بدولة قطر. بصورة عامة يتطلب نظام الحوكمة الجديد الصادر من الهيئة أن تقوم ملاحة ضمن الشركات المدرجة بإعداد هذا التقرير وعرضه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة سنوياً.

من أجل مصلحة المساهمين والمستثمرين الجدد بذكر في هذا التقرير بعض المعلومات الواردة في تقرير العام الماضي لنظام الحوكمة بالشركة، حيث نعيد عرضها عليكم هنا إلزاماً بالمتطلبات النظامية.

كما ينص نظام حوكمة الشركات الجديد الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية على أن يتم العمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، أي اعتباراً من ١٥ نوفمبر ٢٠١٧. وفي ديسمبر ٢٠١٧ أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية موافقتها على تمديد الفترة المحددة للشركة لتوفيق أوضاعها لمدة ستة أشهر تنتهي في ١٤ مايو ٢٠١٨. ويشرفنا أن نقول، أن الأوضاع في ملاحة متوافقة إلى حد كبير مع نظام الحوكمة الجديد. ويقوم مجلس الإدارة باستمرار وبالتعاون مع الإدارة التنفيذية في اتخاذ كافة التدابير لتطوير نظم الإدارة الرشيدة والافصاح لضمان ثقة المساهمين والمستثمرين في ملاحة.

والله ولي التوفيق،،،

علي بن جاسم بن محمد آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

## نبذة تاريخية

أسست شركة الملاحة القطرية ش.م.ع.ق ( «ملاحة» أو «الشركة») في ٥ يوليو ١٩٥٧ كشركة مساهمة قطرية ويتم تداول أسهمها حالياً في بورصة قطر. تضم أعمال الشركة أنشطة تشغيلية وتجارية في مجالات النقل البحري والوكالات الملاحية لشركات الملاحة الأجنبية وتقديم الخدمات البحرية وبيع الشاحنات الثقيلة والمعدات الصناعية وإصلاح السفن وتصنيع وتركيب المنشآت البحرية وأعمال النقل البري والنقل الدولي وتأجير السفن والاستثمار في العقارات، واجازت الجمعية العامة غير العادية العام الماضي ٢٠١٦ نشاط تجارة الشاحنات وتملك وبيع وتأجير واستئجار جميع انواع الشاحنات. وقد وسعت الشركة من خدماتها لدعم المنصات البحرية (خدمات الاوقشور) ونتيجة لذلك أسست الشركة فرعاً لها في سنغافورة يتولى أعمال التشغيل في جنوب شرق آسيا. وللشركة فروع أخرى في بعض دول الخليج العربي والتي تمارس بعض أنشطة الشركة.

إستحوذت الشركة على كامل أسهم الشركة القطرية للنقل البحري (ش.م.ق) خلال سنة ٢٠١٠ حيث كانت ملاحة تمتلك ١٥٪ من رأس مال هذه الشركة ثم قامت الملاحة القطرية بالإستحواذ على المتبقي من رأس مال الشركة القطرية للنقل البحري (ش.م.ق) ويمثل ذلك ٨٥٪ من رأس المال.

ونتيجة لإستحواذ ملاحة على الشركة القطرية للنقل البحري (ش.م.ق) بالكامل أصبحت ملاحة مالكة أيضاً لكامل رأس مال شركة حلول للخدمات البحرية (ذ.م.م).

يبلغ رأس مال شركة الملاحة القطرية المصرح به والمدفوع بالكامل ١,١٤٥,٢٥٢,٠٠٠ ريال قطري موزع على ١١٤,٥٢٥,٢٠٠ سهم. ويبلغ عدد موظفي الشركة حالياً ٢,٩٧١ موظف تقريباً.

## ١- مقدمة

إن نظام الحوكمة في الملاحة القطرية (الشركة) يتطلب وضع بعض النظم والعمليات لتنفيذ السياسات والإجراءات والمعايير التي تؤسس العلاقات بين الإدارة من جهة ومختلف أصحاب المصالح والأطراف التي ترتبط بالشركة وإدارتها ولزيادة الأرباح العائدة إلى مختلف الأطراف من خلال التوجيه والرقابة الفعالة على أنشطة الشركة مع الحفاظ على النزاهة والموضوعية. إن الحوكمة تعني بمفهومها الأوسع التأكيد على أن وضع هيكل تنظيمي سوف تمكن الشركة من إدارة مواردها بشكل أفضل في إطار قانوني، وكذلك تؤكد أن تبني المعايير الدولية لتحقيق الشفافية والنزاهة والثقة في البيانات المالية للشركة وبذلك تعزز ثقة الدائنين والمقرضين في الشركة وتشجعهم للدخول في صفقات معها ضمن استراتيجياتهم الاستثمارية. وتؤمن شركة الملاحة القطرية بضرورة تطبيق مبادئ أساسية وإطار مناسب لنظام حوكمة الشركات والذي بدوره يساعد الشركة في تحقيق أهدافها عبر أفضل أداء. علاوة على ذلك من شأن النظام أن يحسن بيئة العمل الداخلية والخارجية ويعمل على حماية المساهمين وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بطريقة مثالية وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة ومصحة الشركة وأصحاب المصالح وتقديمها على أي مصلحة أخرى.

## ٢- الالتزام بمبادئ الحوكمة

تلتزم شركة الملاحة القطرية بتعزيز ممارساتها للحوكمة بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية. يلتزم مجلس إدارة الشركة بوضع قواعد سليمة للرقابة والتي تستوفي أعلى معايير الإستقلالية والإشراف والشفافية وبذلك نحافظ على ثقة المستثمرين حالياً ومستقبلاً. ومن أجل تحقيق هذا الالتزام قام المجلس بالاستعانة بأحد المكاتب العالمية لوضع آلية لمتابعة التقيد بتطبيقات الحوكمة في ظل نظام الحوكمة الجديد للاستعانة بها للعمل بصورة منتظمة وتحسين الرقابة. يلقي تقرير الحوكمة الضوء على بعض العناصر الأساسية لنظم الرقابة التي قمنا بتصميمها وتنفيذها وتم العمل بها للجنة المالية من ١ يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

كما يلتزم المجلس بالمراجعة الدورية المنتظمة لسياساتها وموائيقها وإجراءاتها الداخلية والتي يجب على أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والموظفين الالتزام بها.

## ٣- مجلس الإدارة

إن نظام حوكمة الشركة، المتضمن ميثاق مجلس الإدارة الحالي والمعتمد من أعضاء المجلس، يتوافق مع أحكام بعض مواد نظام حوكمة الشركات الجديد المشتمل على حقوق أعضاء مجالس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم. من أهم واجبات أعضاء مجلس الإدارة أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بواجب الوفاء للشركة ولمساهميها وتغليب مصالح الشركة ومساهميها على مصالحهم الشخصية والعمل دائماً بحسن نية ويتعين عليهم العمل على أساس شفافية المعلومات وبالعباية والأهتمام اللازمين والعمل دائماً لمصلحة الشركة وجميع المساهمين بفاعلية التزاماً بواجباتهم ومسؤولياتهم، ويقوم المجلس حالياً بتحديث ميثاق المجلس لتضمين جميع المهام والمسؤوليات الواردة في نظام حوكمة الشركات الجديد.

كما يقوم مجلس الإدارة بتوجيه السياسة الاستثمارية العامة لملاحة وهو مسؤول عن الإشراف على إدارة الشركة وعن وضع الأهداف الاستراتيجية لها. لقد منح المجلس كافة السلطات والصلاحيات الضرورية لإدارة الشركة وتسيير كافة أعمالها بموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

### ١/٣ تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً أغلبيتهم مستقلين وغير تنفيذيين، تستمر عضوية كل منهم ثلاث سنوات. ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة استناداً إلى النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية. لقد بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر إبريل ٢٠١٥ ولمدة ثلاثة اعوام (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧) وبالنظر إلى إنتهاء المدة المقررة قانوناً للدورة الحالية لمجلس الإدارة، سوف يتم باجتماع الجمعية العامة القادم إجراء إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة المقررة للأعوام (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠).

يبين الجدول أدناه المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة:

اسم عضو المجلس والجهة التي يمثلها	المنصب بالمجلس	عدد الاسهم التي يمثلها	معلومات أخرى
١ سعادة الشيخ/ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	١٠١,٥٧٤	يتقلد سعادة الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني عضوية مجلس الادارة منذ ٢٠٠٣. كما يشغل منصب مدير جهاز قطر للاستثمار، ويتمتع بعضوية مجلس الادارة في كل من مصرف الريان والشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين.
٢ سعادة الشيخ/ خالد بن خليفة بن جاسم فهد آل ثاني، ممثلاً لقطر للبترول	نائب رئيس مجلس الادارة	٩,٨٦٣,٩٦٤	يتقلد سعادة الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني عضوية مجلس الادارة منذ ٢٠١٢ كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر غاز، وهو رئيس مجلس ادارة شركة الديار القطرية، ورئيس مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات.
٣ سعادة الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني	عضو مجلس الادارة	١٤٤,٤٠٣	يتقلد سعادة الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني عضوية مجلس الادارة منذ عام ٢٠٠٠. وهو رئيس مجلس ادارة مصرف قطر الاسلامي، ويتمتع بعضوية مجلس ادارة شركة قطر للتأمين.
٤ السيد/ عادل علي بن علي؛ ممثلاً لمؤسسة علي بن علي	عضو مجلس الادارة	١,٨٦٣,٠٣٤	يتقلد السيد/ عادل علي بن علي عضوية مجلس الادارة منذ عام ١٩٩٤. وهو رئيس مؤسسة علي بن علي، ويتمتع بعضوية مجلس الادارة في كل من الدوحة للتأمين وشركة الكهرباء والماء القطرية.
٥ السيد/ سليمان حيدر سليمان الحيدر	عضو مجلس الادارة	٤٠,٠٠٠	يتقلد السيد/ سليمان حيدر سليمان عضوية مجلس الادارة منذ عام ٢٠٠٣. وهو رئيس مجلس ادارة شركة سليمان اخوان، ويتمتع بعضوية مجلس ادارة شركة الخليج الدولية للخدمات في قطر.
٦ السيد/ علي أحمد الكواري	عضو مجلس الادارة	٥١,٠٠٠	يتقلد السيد/ علي أحمد الكواري عضوية مجلس الادارة منذ عام ٢٠٠٥. وهو يشغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك قطر الوطني، ونائب رئيس مجلس ادارة بورصة قطر، ويتمتع بعضوية مجلس ادارة شركة ناقلات ممثلاً للملاحة القطرية.
٧ السيد/ سعد محمد سعد الرميحي	عضو مجلس الادارة	٤٦,٠٠٠	يتقلد السيد/ سعد محمد سعد الرميحي عضوية مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٠. ويتمتع بعضوية مجلس الادارة في القطرية للصناعات التحويلية.
٨ السيد/ علي حسين السادة	عضو مجلس الادارة	١,٢٩٥,١٨٠	يتقلد السيد/ علي حسين السادة عضوية مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٠. وهو عضو مجلس الادارة والمدير العام لشركة الرويس العقارية والاستثمارية، كما يتمتع بعضوية مجلس الادارة في كل من بنك قطر الوطني وشركة دلالة للوساطة.
٩ السيد/ حمد بن محمد المانع	عضو مجلس الادارة	٩٦٩,٢٦٢	يتقلد السيد/ حمد بن محمد المانع عضوية مجلس الادارة منذ عام ٢٠٠٩. وهو نائب الرئيس والعضو المنتدب لمجموعة شركات محمد الحمد المانع، ويتمتع بعضوية مجلس الادارة في كل من بنك الدوحة والشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين.
١٠ الدكتور/ مازن جاسم محمد الجيدة	عضو مجلس الادارة	٩٨,٣٢٦	يتقلد الدكتور/ مازن جاسم محمد الجيدة عضوية مجلس الادارة منذ عام ٢٠٠٩. وهو رئيس المجلس التنفيذي للجيدة القابضة وشريك، ويتمتع بعضوية مجلس ادارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.
١١ السيد/ سلمان عبد الله عبد الغني آل عبد الغني	عضو مجلس الادارة	٨٤,٨٢٤	يتقلد السيد/ سلمان عبد الله عبد الغني عضوية مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٥. وهو رجل اعمال قطري وهو مستشار المشاريع لمجلس ادارة حضارة ورئيس مجلس الامناء أيضاً، ويتمتع بعضوية مجلس ادارة شركة الكهرباء والماء القطرية ممثلاً للملاحة القطرية.

### ٢/٣ سلطات المجلس

يتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات اللازمة لمراجعة وتحديد الأهداف الاستراتيجية وأهداف الشركة ويتولى مسؤوليته لتحقيق أهداف الشركة من خلال مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات بواسطة الإدارة التنفيذية. وحسبما ورد في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة يقوم مجلس الإدارة في العادة بدعوة المساهمين إلى إجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية للحصول على موافقتها لإصدار القرارات التي تكون خارج نطاق سلطات المجلس. ويمارس رئيس مجلس الإدارة مسؤولياته بصورة منفصلة عن مسؤوليات الرئيس التنفيذي للشركة والذي يتم تعيينه في العادة من قبل مجلس الإدارة. علماً بأن الهيكل التنظيمي للشركة يوضح المهام الوظيفية لكل منهما على حدة.

### ٣/٣ واجبات رئيس مجلس الإدارة

من واجبات رئيس مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للشركة وميثاق مجلس الإدارة أيضاً على سبيل المثال وليس الحصر أن يكون مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة بطريقة صحيحة وفعالة، بما في ذلك أن يضمن حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة المتعلقة بعمل المجلس في الوقت المناسب. وأن يضمن قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل صحيح وفعال، والموافقة على جدول أعمال كل إجتماع من إجتماعات المجلس وأن الأخذ في الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة. ويجوز أن يفوض الرئيس هذه المهمة إلى عضو آخر في المجلس

### ٤/٣ إجتماعات المجلس

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته الدورية وفقاً لجدول معتمد من قبل المجلس. يجب ألا يقل عدد هذه الإجتماعات عن ستة اجتماعات كل سنة وفقاً للنظام الأساسي للشركة، كما يصدر المجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال قرارات بالتمرير ثم يتم تضمينها بمحضر الاجتماع اللاحق وفقاً لقانون الشركات التجارية لدولة قطر.

يتم عقد إجتماع مجلس الإدارة بناءً على دعوة من رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس. كما يمكن أن تتم الدعوة لإجتماع مجلس الإدارة إذا طلب اثنان من أعضاء المجلس الدعوة لعقد إجتماع المجلس. ترسل الدعوات قبل تاريخ الجلسة بسبعة أيام على الأقل ويرفق معها قائمة بالمواضيع المقرر بحثها في الإجتماع مع تفاصيل هذه المواضيع.

لقد عقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات إضافة إلى بعض القرارات أصدرت بالتمرير خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

### ٥/٣ أمين سر المجلس

لقد قام مجلس الإدارة بتعيين أمين سر لمجلس الإدارة تحت إشراف المباشر لرئيس المجلس، وهو حاصل على شهادة محاسب قانوني ولديه خبرة طويلة في الشركة وفي تولي شؤون الشركات المدرجة بالإضافة إلى خبرة في أعمال حوكمة الشركات وسكرتارية مجالس الإدارة ومنها على سبيل المثال إعداد البيانات الخاصة بمواضيع جدول أعمال إجتماع مجلس الإدارة وتأمين إيصال الدعوات لحضور الإجتماع إلى كافة أعضاء المجلس، وتدوين محاضر إجتماعات مجلس الإدارة وحفظها وتوزيع قرارات مجلس الإدارة بعد اعتمادها من قبل المجلس على الإدارات المختصة. وأمين السر مكلف كذلك بمتابعة تنفيذ تلك القرارات وتقديم تقرير عن نتائج تلك المتابعة لمجلس الإدارة في كل إجتماع لغرض الإطلاع ولضمان تنفيذ كافة القرارات التي تصدر عن المجلس، أو بيان الأسباب التي حالت دون تنفيذ أي قرار. يجب على أمين السر التأكد من تقديم وتوزيع المعلومات ذات العلاقة بالشركة وفقاً لطلبات أعضاء مجلس الإدارة.

ويمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الاستفادة من خدمات أمين سر المجلس ومشورته. لا يجوز تعيين أمين سر المجلس أو إنهاء خدمته إلا بموجب قرار صادر من مجلس الإدارة.

### ٦/٣ مكافآت مجلس الإدارة

تحدد المكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادة (٤٠) من النظام الأساسي للشركة والمادة ١١٩ من قانون الشركات التجارية كما يقوم مجلس الإدارة باقتراح مقدار البدلات النقدية لأعضاء المجلس اللذين يكلفون بأية مسؤوليات إدارية داخل الشركة.

### ٧/٣ أعمال المجلس وواجباته الأخرى

• ضمان حضور أعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة المكافآت ولجنة الترشيحات ولجنة التدقيق وحضور المدققين الداخليين وممثلين عن المدققين الخارجيين في إجتماعات الجمعية العامة.

• يعقد المجلس حلقة نقاشية لأعضاء مجلس الإدارة الجدد تتضمن عرض مرئي لضمان حصول أعضاء المجلس على فهم واضح لأنشطة الشركة وعملياتها وإدراك مسؤولياتهم تماماً.

• أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم وأن يتقنوا أنفسهم عن الأمور المالية والتجارية والصناعية عن عمليات الشركة وأنشطتها. لهذا الغرض على المجلس المصادقة على دورات تدريبية مناسبة ورسمية وعقدتها بهدف دعم مهارات أعضاء المجلس وحصيلتهم المعرفية.

• يجب أن يظل أعضاء مجلس الإدارة دائماً مطلعين على التطورات في مجال الحوكمة وعلى أفضل الممارسات في هذا الخصوص.

• يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بحضور اجتماعات المجلس بانتظام في حالة الغياب تطبق أحكام المادة رقم (٣٦) من النظام الأساسي للشركة وميثاق مجلس الإدارة.

### ٨/٣ تعيين أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للشروط الواردة في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة، يجب مراعاة ما يلي:

• يتم ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للأجراءات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

• قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة ترشيحات في عام ٢٠١٤ ثم أعيد تشكيلها عام ٢٠١٥ من بين أعضاء المجلس قبل إنتخابات مجلس الإدارة القادم. يجب على لجنة الترشيحات أن يقوم بتدقيق طلبات الترشيح لإنتخابات عضوية مجلس الإدارة والتأكد من مطابقتها للشروط الواردة في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة، وكذلك التأكد من مطابقتها لنص المادة رقم (٥) من ميثاق الحوكمة. (علماً بأن الترشيح بواسطة اللجنة لا يعني حرمان أي مساهم في الشركة من حقه في أن يُرشح أو يترشح).

• يجب أن تأخذ الترشيحات بعين الاعتبار، من بين أمور أخرى، استطاعة المرشحين على إعطاء وقت كافي للقيام بواجباتهم كأعضاء في المجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم الذاتية ومعرفتهم وخبرتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية وشخصيتهم ويمكن أن تأخذ في الاعتبار «المبادئ التوجيهية الصحيحة لترشيح أعضاء مجلس الإدارة»، والتي تكون خاضعة لتعديلات الهيئة من وقت لآخر.

### ٤- لجان مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة بإنشاء لجان المجلس وتقييم أدائها بناء على المعايير الواردة في نظام الحوكمة. وفي كل الأحوال تتولى لجان مجلس الإدارة مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه، والوفاء بالمسؤوليات العامة للمجلس بإدارة الشركة.

وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل أربعة لجان تابعة له لمساعدته ولتيسير تنفيذ واجبات ومسؤوليات المجلس، واللجان هي:

١- اللجنة التنفيذية.

٢- لجنة التدقيق.

٣- لجنة الحوافز والمكافآت.

٤- لجنة الترشيحات.

الجدول التالية تبين تشكيل هذه اللجان وتصف بليجاز المهام الموكلة لكل لجنة:

#### ١/٤ اللجنة التنفيذية

تم تشكيل هذه اللجنة في شهر مارس ٢٠٠٩ ثم أعيد تشكيلها بالدورات التالية لمجلس الإدارة. وطبقاً لميثاق اللجنة التنفيذية من أهم واجبات اللجنة الإشراف على الأنشطة الاستثمارية التي تكون قيمتها فوق نطاق صلاحيات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وذلك لحماية الشركة من أية مخاطر مستقبلياً. فيما يلي أسماء السادة / أعضاء اللجنة :

المنصب	اسم العضو
نائب رئيس مجلس الإدارة – رئيس اللجنة	١ الشيخ / خالد بن خليفة ال ثاني
عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية	٢ الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني
عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية	٣ السيد / عادل علي بن علي
عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية	٤ السيد / علي أحمد الكواري
عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية	٥ السيد / حمد بن محمد المانع

#### ٢/٤ لجنة الترشيحات

تم تشكيل هذه اللجنة في الربع الأخير من العام ٢٠١٤ ثم أعيد تشكيلها عام ٢٠١٥ حيث تتمثل مهامها في تدقيق طلبات الترشيح التي يتقدم بها المساهمون للأشتراك بانتخابات مجلس الإدارة، والتحقق من مطابقة تلك الطلبات للشروط والضوابط المقررة بموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة ونظام حوكمة الشركات. كما تقوم اللجنة بتقديم اقتراحاتها لعرض تلك الطلبات للانتخاب بإجتماع الجمعية العامة. فيما يلي أسماء السادة / أعضاء اللجنة :

المنصب	اسم العضو
عضو مجلس الإدارة – رئيس لجنة الترشيحات	١ السيد / سعد محمد الرميحي
عضو مجلس الإدارة – عضو لجنة الترشيحات	٢ الدكتور / مازن جاسم جيدة
عضو مجلس الإدارة – عضو لجنة الترشيحات	٣ السيد / علي حسين السادة

• يتعين على لجنة الترشيحات عند تشكيلها، إصدار ونشر إطار عملها بشكل يبين سلطتها و عملها وفقاً لميثاق لجنة الترشيحات الذي اعتمده مجلس الإدارة.

• يتضمن عمل لجنة الترشيحات إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء المجلس وقد تم وضع آلية للتقييم الذاتي لمجلس الإدارة.

• كما يجب على لجنة الترشيحات مراعاة أية شروط أو متطلبات تتعلق بترشيح أو انتخاب أو تعيين أعضاء مجلس الإدارة صادرة عن أية سلطة أخرى.

• ويقوم المجلس حالياً بتحديث ميثاق لجنة الترشيحات لتضمين التغييرات المطلوبة في نظام الحوكمة الجديد.

#### ٣/٤ لجنة الحوافز والمكافآت

تم تشكيل لجنة الحوافز والمكافآت في سبتمبر من عام ٢٠١٠ وأعيد تشكيلها بالدورات التالية لمجلس الإدارة. تتمثل واجبات اللجنة في وضع سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة والقيام بالمراقبة لضمان تنفيذ هذه السياسات بصورة سليمة. يتم تحديد مكافآت الإدارة التنفيذية اعتماداً على الأرباح المتحققة في نهاية السنة المالية. فيما يلي أسماء السادة / أعضاء اللجنة:

	اسم العضو	المنصب
١	السيد/عادل علي بن علي	عضو مجلس الإدارة – رئيس لجنة المكافآت
٢	السيد/سعد محمد الرميحي	عضو مجلس الإدارة – عضو لجنة المكافآت
٣	السيد/سليمان حيدر سليمان	عضو مجلس الإدارة – عضو لجنة المكافآت

ويقوم المجلس حالياً بتحديث ميثاق لجنة المكافآت ليعكس التغييرات المطلوبة في نظام الحوكمة الجديد.

#### ٤/٤ لجنة التدقيق

تم تشكيل هذه اللجنة في عام ٢٠٠٣ ثم أعيد تشكيلها في كل دورات المجلس اللاحقة. تتمثل مهام لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في مسؤولياته الإشرافية من خلال مراجعة المعلومات المالية التي تقدم للمساهمين والجهات الأخرى وكذلك متابعة نتائج التدقيق الداخلي ونتائج وملاحظات أعمال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والتحقق من التزام كافة إدارات وأقسام الشركة وجميع العاملين فيها بتنفيذ سياسات مجلس الإدارة والتقيّد بالقوانين والنظم والتعليمات. تقوم لجنة التدقيق بتقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن نتائج أعمالها. لا تضم لجنة التدقيق في عضويتها أي شخص سبق أن عمل لدي المدقق الخارجى. قامت اللجنة بعقد أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٧. فيما يلي أسماء السادة / أعضاء اللجنة:

	اسم العضو	المنصب
١	السيد/سليمان حيدر سليمان	عضو مجلس الإدارة – رئيس لجنة التدقيق
٢	الدكتور/مازن جاسم جيدة	عضو مجلس الإدارة – عضو لجنة التدقيق
٣	السيد/سلمان عبدالله عبد الغني	عضو مجلس الإدارة – عضو لجنة التدقيق

ويقوم المجلس حالياً بتحديث ميثاق لجنة التدقيق لتضمين التغييرات المطلوبة في نظام الحوكمة الجديد على سبيل المثال عدد اجتماعات لجنة التدقيق.

بالإضافة إلى لجان مجلس الإدارة، قامت شركة الملاحة القطرية كجزء من إطار الحوكمة العام بتشكيل لجان إدارية معينة للإشراف على أنشطة العمل الرئيسية.

#### ٥-التدقيق الداخلي

##### ١/٥ خطة التدقيق الداخلي

في بداية كل سنة مالية يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق الداخلي مبنية على أساس المخاطر مع برنامج اعمال التدقيق وعرضهما على لجنة التدقيق للموافقة.

تغطي خطة وبرنامج التدقيق جميع وحدات الاعمال بالشركة ، ولا يستثنى أي من أنشطة الشركة من فحص إدارة التدقيق الداخلي. ولموظفي التدقيق الداخلي حرية كاملة ودون قيد لفحص أية وثائق أو سجلات يرون في ذلك ضرورة لأداء واجبهم.

على إدارة التدقيق الداخلي القيام بتنفيذ خطط وبرامج عمل التدقيق التي تعتمدها لجنة التدقيق ، وتقدم الإدارة تقارير دورية بملاحظات وتوصياتها إلى لجنة التدقيق. تقوم لجنة التدقيق برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تتضمن الأمور الهامة الخاصة بالتدقيق وتقديم ما يثبت لمجلس الإدارة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بالشركة.

##### ٢/٥ واجبات ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي.

تتمثل مسؤولية إدارة التدقيق الداخلي في تزويد مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية من خلال لجنة التدقيق بتأكيد معقول حول فعالية نظام الحوكمة ، وعناصر الرقابة الداخلية ، وأنظمة إدارة المخاطر في ملاحه وكافة شركاتها التابعة.

• تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالإستقلالية التامة غير المقيدة كي تتمكن من أداء عملها دون تقييد وإبداء رايها بموضوعية وذلك من خلال تبعيتها المباشرة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية. وتلعب إدارة الشركة دوراً داعماً لإدارة التدقيق الداخلي وذلك لضمان استقلالية التدقيق الداخلي.

• إن إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن المراجعة المستقلة للقوائم المالية للشركة وكذلك السجلات والنظم والإجراءات والضوابط الداخلية بالمركز الرئيسي وأي مقر آخر للشركة وأن ترفع تقارير بنتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق.

• من مسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي تقييم عناصر الرقابة الداخلية المسؤولة عن منع اساءة استخدام أصول الشركة وموجوداتها. وأن تجري جرداً مفاجئاً لبنود البضاعة بالمخازن وكذلك إجراء جرد للمبالغ النقدية بمختلف المواقع. يتم كل هذا للتأكد من الوجود الفعلي لتلك الموجودات ومن أنها مسجلة بطريقة صحيحة . وتقوم الرقابة الداخلية بضمان تقيّد عمليات التشغيل بالسياسات والإجراءات المعتمدة والتي تتضمن ضوابط داخلية قوية لكل عملية من عمليات التشغيل. ويلعب التدقيق الداخلي دوراً في دعم وتعزيز سلامة وفعالية مختلف الوحدات التجارية.

• إن إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن التحقق من توافق أنشطة الشركة مع سياسات وإجراءات الشركة مع القوانين المعمول بها في دولة قطر والإلتزامات الناجمة عن العقود الموقعة من قبل الشركة واتباع الشركة أفضل المعايير والممارسات التجارية.

• وإدارة التدقيق الداخلي مسؤولة كذلك عن تقييم إجراءات التشغيل بالشركة لتحديد مدى توافق النتائج مع الأهداف الموضوعية وتحديد مدى توافق تطبيق الإجراءات مع الخطط المعتمدة.

• من مسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي كذلك القيام بتقييم تصميمات النظم الالكترونية الخاصة بمعالجة البيانات بالشركة ، وعن التعديلات الضرورية المطلوب ادخالها على النظم الحالية لكي تحدد مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية .

#### ٦- المدقق الخارجي

تم تعيين المدقق الخارجي من قبل الجمعية العامة للشركة بناء على توصية مجلس الإدارة. خلال إجتماع الجمعية العامة الذي عقد في ١٥ مارس ٢٠١٧ أعتد السادة/ المساهمون إعادة تعيين السادة/ KPMG كمدقق خارجي للشركة للسنة المالية ٢٠١٧ ، وهم محاسبون قانونيون معتمدون ويعملون بصورة مستقلة عن مجلس الإدارة وإدارة الشركة.

ويتم التأكد من عدم تعارض المصالح بين الشركة والمدققين الخارجيين قبل تعيينهم. وإذا اتضح خلاف ذلك بعد التعيين يتم استبدال المدقق الخارجي ، حيث لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي أو أي من موظفيه عضواً بمجلس الإدارة أو أن يشغل أية وظيفة في الشركة.

يقوم المدقق الخارجي بإجراء تدقيق مستقل للبيانات المالية السنوية وإجراء مراجعة للبيانات المالية لنصف السنة المالية ، حيث يتم إعداد البيانات وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. تنشر جميع التقارير المالية في الصحف المحلية باللغتين العربية والإنجليزية وكذلك تنشر في الموقع الإلكتروني للشركة وفي موقع بورصة قطر وذلك لتمكين المساهمين وعامة الجمهور من الإطلاع عليها.

للمدقق الخارجي الحق في فحص أية سجلات أو دفاتر أو وثائق بالشركة وأن يطلب أية معلومات يراها ضرورية لكي يؤدي واجباته كمدقق.

ويحق للمدقق الخارجي أن يحضر إجتماعات مع لجنة التدقيق ومع مجلس الإدارة. كذلك يحضر إجتماع الجمعية العامة ويقومون بالرد على الأسئلة التي يثيرها السادة/ المساهمون حول البيانات المالية.

## ٧- الإفصاحات

إن الشركة ملتزمة بشكل كامل بمتطلبات الإفصاح طبقاً لنظام هيئة قطر لأسواق المال. تقوم الشركة بالإفصاح عن أحداث الشركة الهامة في البورصة وكذلك في وسائل الإعلام حسب التعليمات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية واحكام النظام الأساسي للشركة. يرسل ملخص البيانات المالية إلى المساهمين قبل انعقاد إجتماع الجمعية العامة. ويتم توزيع التقرير السنوي على المساهمين في إجتماع الجمعية العامة، ويتضمن التقرير السنوي كافة المعلومات الهامة عن أنشطة الشركة الى جانب البيانات المالية المعدة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

١/٧ فيما يلي نوضح عن عدد الاسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الرئيسيين كما في ٣١/١٢/٢٠١٧ كما يلي :

- عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة  
١٣,٦٧٧,٦٠٤ سهم  
- عدد أسهم المساهمين الرئيسيين  
٣٧,٩٠٣,٦١٣ سهم

٢/٧ هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى

تقوم ملاحه بالإفصاح عن هيكل رأس المال ضمن تقرير الشركة السنوي المقدم للجمعية العامة للمساهمين طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية . يبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع بالكامل ١,١٤٥,٢٥٢,٠٠٠ ريال قطري موزع على ١١٤,٥٢٥,٢٠٠ سهم.

• في حالة التصديق على صفقات كبيرة ، بينما يكون مساهموا الأقلية قد صوتوا ، ضدها يجب على مجلس الإدارة أن يتحقق من ضمان حماية مساهمي الأقلية.

• إن مجلس الإدارة متقيد بما نصت عليه المادة (٧) من النظام الأساسي للشركة من خلال آلية تضمن حقوق متساوية لجميع المساهمين ، حيث لا يجوز أن تزيد ملكية أي مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً عن ١٠٪ من رأسمال الشركة.

٣/٧ تضارب المصالح والتداول من الباطن

بالإضافة الى أحكام النظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة تعتمد الشركة السياسة المفصلة أدناه في شأن معاملاتها الخاصة بمنع تضارب المصالح وتداول الأشخاص الباطنيين:

• إن سياسة الشركة لمنع تضارب المصالح وتداول الأشخاص من داخل الشركة تحتوي على قواعد وإجراءات عامة تحكم دخول الشركة في أية صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة. في مطلق الأحوال، لا يجوز الدخول في أية صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة أو التعاقد معه إلا بعد المراعاة التامة لشروط وأحكام قانون الشركات التجارية وسياسة الشركة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة ويجب أن تضمن هذه السياسة مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

• في حال طرحت أمام مجلس الادارة مسألة تضارب مصالح أو أية صفقة تجارية بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أي طرف ذي علاقة، تتم مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني. ولا يحق للعضو مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة ، وفي أي حال يجب أن تتم الصفقة وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

• يتم الإفصاح عن هذه الصفقات عند حدوثها في التقرير السنوي للشركة الذي يعرض على المساهمين في الجمعية العامة التي تعقب حدوث هذه الصفقات التجارية.

• يتم الإفصاح عن تداول أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية وكبار الموظفين في أسهم الشركة وأوراقها المالية الأخرى. وتقوم الشركة باتتباع قواعد وإجراءات واضحة تحكم مثل هذا التداول إستناداً إلى الإجراءات المعمول بها في بورصة قطر.

## ٨- حقوق أصحاب المصالح الآخرين

تعمل الإدارة التنفيذية للشركة بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة، وهم المساهمين والموظفين والدائنين والعملاء والزبائن والموردين والمستثمرين الخ.

يقوم مجلس الادارة فعلاً بضمان تطبيق مبادئ العدالة والمساواة بين جميع الموظفين دون تفرقة على أساس العرق أو الجنس أو الدين . كما تقوم الإدارة التنفيذية العليا بضمان توزيع الحوافز على العاملين وفقاً لسياسة المكافآت المعتمد من المجلس.

بناء على أحكام لائحة شؤون العاملين بالشركة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، يجب على الإدارة التنفيذية العليا العمل على حفز الموظفين وخلق بيئة عمل ايجابية في الشركة وحل مشاكلهم دون أن يؤثر ذلك سلباً على إنتاجيتهم ومستوى أدائهم ، وتشجيعهم على مصارحة رؤسائهم بالمشكلات التي تواجههم في العمل. ويتبنى مجلس الادارة آلية تسمح للعاملين في الشركة بإبلاغ المجلس عن التصرفات المثيرة للريبة والتي قد تشكل مخالفات قانونية أو تلحق أضراراً بالشركة. ويضمن المجلس لهؤلاء العاملين السرية والحماية من أي أذى أو رد فعل سلبي من رؤسائهم أو من الموظفين الآخرين.

## ٩- حقوق المساهمين

يتمتع المساهمون فعلاً بجميع الحقوق التي كفلها لهم قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة وميثاق الحوكمة بالشركة حيث تم التأكيد على حق كل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات . كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة الاجابة على أسئلة المساهمين واستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر.

يجوز للمساهمين أيضاً استخدام حق التصويت في إجتماع الجمعية العامة الذي يحضره شخصياً أو عن طريق تفويض مساهم آخر بصوت نيابة عنهم.

يتم عقد إجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين طبقاً للمواد (٤٦) و(٤٧) و(٤٨) و(٤٩) من النظام الأساسي للشركة ووفقاً لما نص عليه قانون الشركات التجارية. ويتم إعلان المساهمين بعقد هذا الإجتماع قبل موعده ، ويبلغ الإخطار إلى المساهمين وإلى هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر، كما ينشر في الصحف المحلية والموقع الإلكتروني للشركة. يتم توفير نسخ من التقرير السنوي والبيانات المالية للمساهمين قبل تاريخ الإجتماع لغرض إتاحة الفرصة للمساهمين لمناقشة محتويات التقرير مع مجلس الإدارة.

١/٩ حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يعرض مجلس الإدارة على الجمعية العامة سياسة واضحة حول توزيع الأرباح وفقاً لاحكام النظام الاساسي للشركة وقانون الشركات التجارية مع تقديم الخلفية التي تبرر هذه السياسة والمبنية على مصلحة كل من الشركة والمساهمين.

٢/٩ الحصول على المعلومات

• يمكن لكل مساهم الاطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والحصول على المعلومات العامة حسب الضوابط التي تنص عليها النظم واللوائح في هذا الشأن.

• ملاحه لديها موقع إلكتروني تنشر فيه جميع الإفصاحات والمعلومات العامة التي يجب الإعلان عنها وفقاً للقوانين والميثاق والأنظمة ذات الصلة.

## ١٠- سجلات ملكية الاسهم

١/١٠ تحتفظ الشركة بسجلات صحيحة ودقيقة وحديثة عن ملكية اسهم الشركة وفقاً للمعلومات التي نحصل عليها من بورصة قطر.

٢/١٠ استناداً إلى التعليمات الصادرة من بورصة قطر للشركات المدرجة في البورصة قطر، تكون سجلات المساهمين مودعة لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية لكونها الجهة المسؤولة عن شؤون المساهمين . وقد فوضت ملاحه شركة قطر للإيداع المركزي لحفظ وتنظيم هذا السجل وفقاً للمادتين رقم (١٥٩) و (١٦٠) من قانون الشركات التجارية. ويحق للمساهم أن يراجع شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية للاطلاع على السجل وفقاً للضوابط الصادرة عن هيئة قطر للاسواق المالي.

## ١١- علاقات المستثمر

تحتفظ الشركة بعلاقات وطيدة مع المساهمين من خلال قنوات اتصال مفتوحة وشفافة معهم وتنشر المعلومات أيضاً للمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة بشكل منتظم وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني لبورصة قطر ووسائل الإعلام المتعددة بالإضافة إلى موقع الشركة الإلكتروني www.milaha.com ، الذي يوفر البيانات للمساهمين عن حوكمة الشركة والبيانات المالية ومعلومات أخرى هامة تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها وسوف يكون ذلك من خلال بوابة علاقات المساهمين والمستثمرين على الموقع الإلكتروني.

## ١٢- التقيد بالقوانين والمتطلبات التنظيمية

تلتزم شركة الملاحه بكافة القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها بدولة قطر ولم تتعرض الشركة لأية غرامات أو جزاءات من السلطات المختصة لعدم تقيدها بالقوانين واللوائح خلال الفترة المالية والتي كان من شأنها لو حدثت أن تضعف حقوق المساهمين